قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552

الحدود و الأمن في الفكر الاستراتيجي "المنطقة العربية نموذجا في ظل استراتيجيات القوى الكبرى"

Borders and Security in Strategic Thinking "the arab region model under the strategies of greats powers"

د.محد رزيق [1]*
[1] كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة الجزائر 3- الجزائر

معلومات المقال
تاريخ المقال:
الإرسال : 2019/11/12
المراجعة : 2019/12/15
القبول : 2019/12/21

الكلمات المفتاحية:
الحدود،
الأمن،
المنطقة العربية،
الفكر الاستراتيجي،
القوى الكبرى.

ملخص

يتطرق هذا المقال لمتغيرين اثنين من متغيرات الفكر الاستراتيجي وهما "الحدود والأمن" وتداعياتهما على المنطقة العربية التي عانت وما زالت من أطماع القوى الكبرى سابقا وحاضرا لاعتبارات متنوعة ومتعددة.

كما سلطنا الضوء في هذا المقال على مدلولات ومفاهيم الحدود والأمن في الفكر الاستراتيجي الغربي خاصة لدى القوى الكبرى أو القوى الاستعمارية وكيف جسدت هذه المدلولات والمرامي على البلدان الضعيفة ومنها منطقتنا العربية التي أصبحت مستباحة لأقصى الحدود. تطرقنا في هذا المقال لمفهوم الحدود والأمن الوطني في الفكر الاستراتيجي الغربي، وللمنطقة العربية في ظل هذه الاستراتيجيات وسبل مواجهتها.

تهدف هذه المقال للإحاطة بمشاريع الغرب في منطقتنا العربية، بهدف الحيلولة دون حدوثها، أما المنهجية المتبعة فهي أساسا المنهج التحليلي لعناصر القوة، والمنهج التاريخي والمورفولوجي وكذا المنهج الوظيفي.

كما توصلت من خلال هذه المقال إلى أن الحدود لم تكن في أي فترة ثابتة وقارة بل هي متغيرة نظرا لتغير موازين القوى وأن البلاد العربية مهددة مرة أخرى في حدودها وأمنها من قبل القوى النيوكولونيالية.

Key words:
Borders,
Securitys,
Arab region,
Strategic thinking,
Great powers.

Abstract

This article deals with two variables of strategic thinking, namely "borders and security" and their repercussions on the Arab region, which once suffered from Western-European colonialism-and which remains today the ambition of the great powers, for various considerations.

We have also pointed out in this article the repercussions and concepts of borders and security in Western strategic thinking, especially the major powers or ex-colonial powers and how these repercussions and objectives have affected vulnerable countries, including our Arab region.

The purpose of this article is to inform the West's projects in our Arab region in order to prevent them from happening.

It also concluded through this article that the borders were not in any fixed period and continent but are changing due to the change of balance of power and that the Arab countries again threatened in their borders and security by the neo-colonial powers.

* Corresponding author at: Faculty of political sciences and international relations. University Alger3. ALGERIA
Email : medalgu@yahoo.fr

المقدمة

تشهد المنطقة العربية العديد من الأزمات والاضطرابات الدموية التي أصبحت تهدد أمنها الوطني بل ووجودها السياسي. وقد عانت هذه المنطقة في الماضي - ومازالت في الحاضر وربما في المستقبل- من أطماع القوى الكبرى التي بلورت مشاريع ورؤى استراتيجية بهدف بسط هيمنتها على دول هذه المنطقة الواحدة تلو الأخرى لاعتبارات جيوبوليتيكية متعددة ومتنوعة، مما أثر على وما زال على "الحدود والأمن" لهذه المنطقة التي تشهد في الآونة الأخيرة(منذ 2010) العديد من "الثورات" والاضطرابات بل والتدخلات العسكرية الأجنبية كما حدث ويحدث في ليبيا وسورية واليمن ومن قبل في الصومال والعراق...حيث كان لهذه الاضطرابات والتدخلات العسكرية الأجنبية تداعيات على حدود وأمن المنطقة العربية بل وعلى وجود هذه الدول وتأثير ذلك على حاضرها ومستقبلها.

سلطنا الضوء في هذا المقال على مدلولات ومفاهيم الحدود والأمن في الفكر الاستراتيجي الغربي خاصة لدى القوى الكبرى أو القوى الاستعمارية سابقا وكيف جسدت هذه المدلولات والمرامي على البلدان الضعيفة ومنها منطقتنا العربية التي أصبحت مستباحة لأقصى الحدود.

وعليه يمكن طرح الاشكالية التالية:

- هل مفهوم "الحدود والأمن" وفي الفكر الاستراتيجي الغربي ثابتة وقارة وكيف تم إسقاط ذلك على المنطقة العربية؟

وبناء على ما سبق فإن يمكن طرح الفرضية التالية:

إن الحدود وإن كانت "ثابتة وقارة" في القانون الدولي فإنها غير ذلك في الفكر الاستراتيجي الذي يخضع لقاعدة أن الحدود تتغير بتغير موازين القوى.

أن الحدود تتسع وتتقلص تتمدد وتنكمش نظرا لما تفرزه الحروب من نتائج، وأنه لا مكانة للحدود الثابتة والقارة في الفكر الاستراتيجي.

يهدف هذا المقال إلى تبيان حقيقة جيوبوليتيكية مفادها أن العامل الوحيد لتحديد الحدود هو عنصر القوة بمفهومها الجيوبوليتيكي الواسع وليس قواعد القانون الدولي وهذا ما يؤثر على أمن الكيانات السياسية.

استخدمنا في ثنايا هذا المقال العديد من المقاربات والمناهج أهمها:

المنهج التاريخي والمنهج الوظيفي والمورفولوجي والمنهج التحليلي لعناصر القوة الجيوبوليتيكية.

تناول العديد من الباحثين هذه بالدراسة هذه الإشكالية نخص بالذكر منهم:

- جمال حمدان، استراتيجية الاستعمار والتحرر

- إدوارد سعيد،الاستشراق وكتاب الإمبريالية

- رالف بيترز، حدود الدم، كيف سيبدو الشرق الأوسط بحالته الأفضل؟

- علاء طاهر، العالم الاسلامي في الاستراتيجيات العالميةالمعاصرة.

- مجموعة مؤلفين، التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية...

وعليه فقد تطرقنا في هذا المقال للعناصر التالية:

- مفهوم الحدود و الأمن الوطني في الفكر الاستراتيجي الغربي.

- المنطقة العربية في ظل استراتيجيات القوى الكبرى.

- سبل مواجهة القوى الكبرى.

1- مفهوم الحدود في الفكر السياسي والاستراتيجي

منذ ظهور الكيانات السياسية في التاريخ البشري، فقد ظلت هذه الكيانات تتمدد وتتقلص وأحيانا تذوب وتتلاشى بناء على عنصر القوة وهو العامل المحدد الثابت عبر التاريخ البشري.

فالحدود السياسية للدول ليست ثابتة بل هي متحركة، تتأثر بتوجهات القوة صعودا أو نزولا. ويمكن إدراك ذلك من خلال استقراء التاريخ للكيانات السياسية المتعاقبة منذ أقدم العصور.

فالبعد التاريخي يعتبر مدخلا لأية دراسة علمية وعميقة لدراسة واقعنا السياسي والاستراتيجي المعاصر. وبناء على ذلك فإنه بالعودة للدراسة التاريخية يتبين لنا أن ظاهرة الحدود السياسية بين الكيانات السياسية لم تكن ثابتة ولا محترمة بين الكيانات والدول منذ ظهورها وإلى يومنا هذا، ويمكن العودة إلى الكتاب الذي أبرز ذلك ببراعة فائقة، حيث بين لنا أن التاريخ البشري كان وما يزال عبارة عن تمدد وتوسع للقوى الكبرى على حساب بعضها البعض وعلى حساب الكيانات والدول الصغرى[1]، وعلى هذا الأساس فقد استطاعت الإمبراطوريات الغربية أن تصوغ شكل المعمورة لترفرف راياتها على كل شبر من أرجائها بحيث لم تعد هناك بقعة من بقاع الأرض خالية على الخريطة.

وبالعودة إلى ما كتبه آباء الجيوبولتيك والفكر الاستراتيجي، يتبين لنا مرة أخرى هذه الحقيقة الثابتة وهي أن الحدود السياسية الثابتة بين الدول لا مكان لها في تفكير هؤلاء، ذلك أن التوسع والتمدد هو الهدف الأسمى لأي دولة تريد أن تحقق عنصر الديمومة والاستمرار.

أو لم يعرف هارسهورن الجيوبولتيك سنة 1935 بأنها: " **دراسة الدولة كمساحة متغيّرة بالنسبة لغيرها من المساحات المتميّزة الأخرى**"[2]، في حين رأى أخر أن الجيوبوليتيكا هي وجهة نظر السلطة، هي علم السلطة ومن أجل السلطة وبالتالي فهي الكتاب الملخّص للسلطة الذي يقدم لرجل السلطة [3].

فهذا العلم أوالمقاربة (الجيوبولتيك) التي طورتها القوى الكبرى ذات التوجه الاستعماري - التمددي(أوروبا الغربية

و الولايات المتحدة الأمريكية و غيرها...) بهدف الوقوف على كيفية تفكير هذه الدول و كيف تنظر إلى غيرها من البلدان و الأقاليم (و بالتالي إلينا نحن).

كل منظري الجيوبولتيك ومن خلال كتبهم لا يقيمون وزنا للحدود السياسية الثابتة ، ذلك أن الدولة بالنسبة لهم كائن حي يولد وينمو ويموت والدولة بذلك في بحث دائم ومستمر عن سبيل توسيع مجال نفوذها وعليه "فالدولة الفتية في بيئة طبيعية مناسبة يمكنها أن توسع من حدودها وأن تصبح وحدة سياسية ذات قوة كبرى." [4]

لقد تأثر منظروا الجيوبولتيك بنظرية شارلز داروين (1809- 1882) نظرية التطور والارتقاء وأن البقاء للأقوى وأن الطبيعة من شأنها أن تصطفي الكائنات القابلة للبقاء والاستمرار. وكذا بنظرية **كارل ريتر** Carl Ritter: (1779 -1859) القائلة أن الحضارات البشرية ما هي إلا وجود عضوي داخل الطبيعة وأنها تولد وتنمو وتنضج ثم ما تلبث أن تموت[4]. وأن عناصر القوة في الحضارة ضرورية لبقائها بين الحضارات المنافسة لها، وأن الحضارة أو الثقافة لكي تعيش وتبقى حية فلا بدّ من أن تصارع غيرها من أجل استمرارها وبالتالي عليها أن تقضي على الحضارات الضعيفة المنافسة لها [5].

ثم جاء **فريدريك راتزل** F.Ratzel (1844-1904) الذي استطاع من خلال ما كتبه:

- **الأنثربوجغرافيا** 1882. Anthropogéographie .

- **الجغرافيا السياسية** 1897. Politische Géographie.

- **البحر مصدر قوة الشعوب** 1900.

- **حول قوانين تطور الدولة في المجال** 1901.

أن يصوّر الدولة ككائن حي يعيش في مجال معيّن ويناضل في سبيل توسيع هذا المجال فيما يعرف بالمجال الحيوي Lebensraum، فالدولة الفتية في بيئة طبيعية مناسبة يمكنها أن توسع من حدودها وأن تصبح وحدة سياسية ذات قوة كبرى [6]. وأن **الإحساس بالمدى** يجب أن يكون متطورا لدى الدولة وهذا ما جعله يرى أن الدول الكبرى توّاقة إلى التوسع الجغرافي في حدوده القصوى، والذي يبلغ تدريجيا مستوى الكرة الأرضية.

كما حدد راتزل في كتابه:"حول قوانين تطور الدولة في المجال 1901، سبعة قوانين للتوسع. و هي:

1- امتداد الدولة يتسع وفقا لتطور ثقافتها، فكلما انتشر السكان ومعهم ثقافاتهم الخاصة، زادت رقعة الأرض الجديدة التي ينتشرون فيها في مساحة الدولة.

2- إن نمو الدولة يظل مستمرا، حتى تصل إلى مرحلة الضم أو الاندماج، وذلك بإضافة أقاليم صغرى إلى رقعتها الأصلية، ويجب أن يتم امتزاج الأرض بمن عليها من السكان إذا ما أريد إتمام علمية هضم واستيعاب المناطق الجديدة.

3- أن حدود أية دولة هي العضو الحي المغلّف لها، وأن الحدود لا تعيّن مدى ضمانة سلامة الدولة فحسب، بل إنها تعيّن، أيضا مدى نموها.

4- أن الدولة في نموها تسعى إلى امتصاص الأقاليم **ذات القيمة السياسة** وهذه قد تكون سهولا وأنهارا أو مناطق غنية بثرواتها المعدنية أو ذات أهمية في إنتاج الغذاء.

5- إن نمو الدولة عملية لمختلف مظاهر نمو سكانها وانتشارهم، إذ أن ذلك يجب أن يتمّ قبل أن تبدأ الدولة في التوسع.

6- إن الدافع الأول للتوسع في الأراضي، يأتي للدولة البدائية من الخارج، وأن الدول الكبرى ذات الثقافة تحمل أفكارها إلى الجماعات البدائية التي تدفعها زيادة عدد السكان نحو الشعور بالحاجة إلى التوسع.

7- إن الاتجاه العام للتوسع ينتقل من دولة لأخرى، ثمّ يتزايد ويشتدّ. ليضيف بعد ذلك أن كوكب الأرض الصغير، لا يتسع إلا لدولة عظيمة واحدة ذلك أن الدول الكبرى تميل إلى التوسع الجغرافي في حدوده القصوى. والذي يبلغ تدريجيا مستوى الكرة الأرضية. وهو ما جلب له النقد لأنه ألف "الدليل المرشد للإمبرياليين" [7].

كما طور راتزل في كتابه "البحر مصدر قوة الشعوب"1900، فكرة "الدولة العظمى العالمية" Weltmacht. التي لا يمكن إقامتها إلا من خلال تطوير أسطول بحري قوي يضرب في مناكب الأرض.

أما **رودولف كيجلين** R.Kjellen (1864- 1922) واضع مصطلح Geopolitic التي عرفها بأنها البيئة الطبيعية للدولة ، فقد شرح رؤاه الجيوبولتيكية من خلال كتبه:

- **الدولة- شكل الحياة.** L'état forme de la vie**نشر في ليبزيغ عام** 1917.

- **نظام الدولة العضوية أو الدولة لكائن العضوي عام** 1920.

تنبأ كيجلين في كتاباته بقيام دولة عظمى Superstate في أوروبا ستكون ألمانيا. كما تنبأ بزوال الامبراطوريات البحرية وانتقالها إلى الدول البرية التي سوف تسيطر بدورها على المسالك المائية" [8].

كما دعا كيجلين الألمان ليحركوا أوروبا الوسطى نحو بناء الدولة القارية ذات البعد الكوني على حساب الأراضي التي يسيطر عليها الشعبان الهرمان (يقصد بذلك الشعب البريطاني و الفرنسي) [9].

أما **كارل هوشهوفر**:K.Haushofer (1869 -1964) فقد طور رؤيته الجيوبولتيكية من خلال كتابه: - "القوة والعالم" Macht Und Erde 1935.

الذي صاغ فيه مصطلح Mittelage وهو موقع ألمانيا في وسط

أوروبا المكاني والثقافي الذي جعلها العدو الطبيعي للقوة البحرية: الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا وبريطانيا العظمى أو Sea Power. لذا فقد كان لزاما أن تتجه ألمانيا نحو الشرق من خلال إقامة حلف قاري أو محور: برلين، موسكو، طوكيو، و هذا ما يعرف في الأدبيات السياسية الألمانية بـ: التوجه نحو الشرق أو ostorientieruing . وأن على ألمانيا وروسيا مسؤولية إقامة نظام أوراسي الذي سيتوج في نهاية المطاف بتحقيق:

1- مبدأ الدولة العملاقة(الكبرى) التي يدعوا إليها راتزل.

2- مبدأ الجزيرة العالمية التي أشار إليها ماكيندر [10].

أما **فريدريك ناومن** F.Naumann (1860- 1919)، فقد طرح في كتابه "أوروبا الوسطى" Mitteleuropa عام 1915 وأن هذا المجال يجب أن تكون ألمانيا والنمسا هي محوره [11].ثم جاء **هالفورد ماكيندر** H.Jhon Mackinder (1861- 1947) الذي صاغ نظرية الهارتلاند أو قلب العالم من خلال مقال له بعنوان: "محور الارتكاز الجغرافي للتاريخ The Geographical pivot of History الذي نشر عام 1904 في المجلة الجغرافية.

خدم ماكيندر الاستعمار البريطاني في نظريته الجغرافية والدفاع عن مصالح الامبراطورية البريطانية في أوروبا والعالم. من خلال ثلاثيته الشهيرة:

- من يحكم شرق أوروبا يسيطر على الهارتلاند.

- من يحكم الهارتلاند يسيطر على الجزيرة العالمية.

- من يحكم الجزيرة العالمية يسيطر على العالم [12].

أما **ألفريد ثاير ماهان** A.T. Mahan (1840 -1914) فقد طور رؤيته الجيوبولتيكية من خلال مجموعة من الكتب وهي:

- القوى البحرية في التاريخ 1660 -1783 ألفه عام 1890.

- تأثير القوة البحرية على الثورة الفرنسية و الإمبراطورية 1793 -1812 ألف عام 1892.

- اهتمام أمريكا بالقوة البحرية في الحاضر والمستقبل 1897.

- مشكلة آسيا وتأثيرها على السياسة الدولية 1900.

- القوة البحرية وعلاقتها بالحرب 1905.

يرى ماهان أن القوة البحرية هي أساس قوة الدولة و أن أي دولة تريد السيطرة على العالم يجب أن تتحكم في قوة بحرية كبيرة ، و يجب أن تكون لها السيطرة على البحار ، و برأيه أن الدول البحرية هي التي ستسود العالم في النهاية .

كما دعا ماهان لإنشاء أسطول بحري و شق قناة بناما و الحصول على قواعد بحرية أمريكية في الخارج كمقدمة لتحقيق السيطرة العالمية.

وعليه فإن الإستراتيجية الأمريكية للقرن 20 تتماهى مع الأفكار التي طرحها ألفريد ماهان.

أما **نيكولاس سبيكمان** Nicolas Spykman:(1893- 1943) **صاحب نظرية الإطار(الحافة،الهامش)**

فقد طور نظريته الجيوبولتيكية من خلال مجموعة من الكتب:

- المثل الديمقراطية و الواقع 1942 Democratic ideals and reality

- إستراتيجية أمريكا في عالم السياسة 1942 America's Strategy in world politics.

- جغرافية السلام:1944 Geography of peace

والتي تقوم أساسا على أن الهلال الهامشي الذي يحيط بالهارتلاند عند ماكيندر سواء القاري أو البحري هو مفتاح السياسة العالمية فسماه الإطار أو Rimland وأن الريملاند Rimland هو مفتاح السيطرة العالمية و ليس الهارتلاند Heartland.

و بحسب سبيكمان فإنه من يسيطر على الريملاند يسيطر على أوراسيا ومن يسيطر على أوراسيا يسيطر على العالم [13].

Who controls the Rimland rules Eurasia.

Who rules Eurasia controls the destinies of the world.

كما طرح سبيكمان مفهوما جديدا هو "البحر المتوسط" Midland Ocean والذي قصد به المحيط الأطلسي الذي يعتبر **بحرا داخليا** بالنسبة للحضارة الغربية أو "القارة الأطلسية" التي تعتبر فيها أوروبا الغربية و حزام الساحل الشرقي لأمريكا الشمالية مركزها العصبي و آلية قوتها هي الولايات المتحدة الأمريكية ، وعليه فإن سبيكمان يكون قد سبق غيره في الدعوة إلى بناء الحلف الأطلسي(الناتو) و إعطاء السيطرة للولايات المتحدة الأمريكية داخل هذا الحلف على حساب أوروبا الغربية [14].

مما سبق ذكره فإن واقع الحال قد دلّ أن الحدود السياسية ليست ثابتة ولا مستقرة في الفكر الجيوبولتيكي والإستراتيجي، ذلك أن طبيعة الدولة التي تسعى القوى الكبرى لتحقيقها والتي اتخذت العديد من الأسماء:

- الدولة العظمى العالمية Weltmacht (راتزل)
- الدولة العظمى Superstate (كيجلين)
- Mittelage (هاوشهوفر)
- Mitteleuropa (ناومن)
- الجزيرة العالمية (ماكيندر)
- Midland Ocean (سبيكمان)...

لا تعترف بالحدود ولا تقرها وأن الحدود الحقيقية هي أقصى ما تستطيع "القوة" أن تحققه. أو لم يصرح وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية سابقا أن حدود بلاده تمتد حيثما تمتد مصالحها؟

ألم يصرح الجنرال بيجو الذي وجهت له انتقادات في البرلمان الفرنسي عن التنازلات التي قدمها للأمير عبد القادر بخصوص الأقاليم والمناطق التي اعترف له بها بموجب اتفاقية التافنة عام 1837، "**أيها السادة إن الاتفاقيات لا تقيد الأمم إلا إذا كانت متطابقة مع مصالحها.**" [15].

- ألم يمزق هتلر اتفاقية فرساي لما اعتلى السلطة عام 1933؟

- ألم تشهد حدود الولايات المتحدة الأمريكية تمددا وتوسعا على حساب العديد من المناطق في العالم وعلى رأسها المكسيك؟

- ألم تتمدد حدود الاتحاد السوفييتي بعد الحرب العالمية الثانية غربا نحو أوروبا الوسطى والشرقية؟

- ألم تقل دولة الكيان الصهيوني أن حدودها تمتد من الفرات إلى النيل؟

- ألم يرى ماهان أن القارات الشمالية هي مفتاح السيطرة العالمية و أن قناتي **السويس و باناما هما الحدود الجنوبية لعالم الشمال**؟[16].

- ألم يشرح لنا رالف بيترز في تقريره "حدود الدم" عن إعادة تشكيل وتقسيم العديد من الدول العربية والإسلامية وعلى رأسها وإيران والعراق والسعودية وسورية وأفغانستان وباكستان[17].

أما فيما يخص وجهة نظر القانون الدولي للحدود(وهي ليست موضوعنا هنا)، فإن تصريحات قادة الدول الكبرى وقادتها العسكريين قد نسفت هذه الادعاءات. وهو ما يجعلنا نصل إلى حقيقة مفادها أن القانون الدولي تلجأ إليه الدول الكبرى فقط لخدمة مصلحها وديمومتها، أما إذا تعارض مع مصالحها واستراتيجياتها فإنه لا يعوّل عليه، ولنا في ذلك أمثلة دامغة من التاريخ ومن الواقع الحالي: فلسطين، ليبيا،العراق،سورية،اليمن،أفغانستان...

2ـ الأمن الوطني في الفكر الاستراتيجي

تقوم وظيفة الدولة الرئيسية على تحقيق الأمن والمحافظة عليه لأن ذلك ضمانة لوجودها وديمومتها. وهذا ما جعل المدارس الجيوبوليتيكية المتعددة تفكر في هذه المعضلة وتحاول أن تجد لها حلا من شأنه أن يحقق لها الأمن.

اختلف المنظرون والمتخصصون بالشؤون الأمنية في تحديد الأمن وما هو جوهره وكنهه.

فموسوعة السياسة لعبد الوهاب الكيالي ترى أن الأمن في أبسط له "هو تأمين سلامة الدولة ضد أخطار خارجية وداخلية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية تنيجة ضغوط أجنبية أو انهيار داخلي." [18].

وبغض النظر على مختلف الاجتهادات التي صيغت حول مصطلح الأمن: ولتر ليبمان، باري بوزان، آرنولد وولفرز، بوث وويلر[19]، فإن مختلف النظريات والمدارس التي اهتمت بالمعضلة الأمنية: النظرية الواقعية بمختلف أنواعها وتوجهاتها:التقليدية والحديثة قد ركزت على أن الأمن الوطني أو القومي يرتبط ارتباطا عضويا بكافة الجوانب الداخلية والخارجية للدولة وكذا ارتباطه بطبيعة النظام الدولي السائد[20]. وهذا ما أدى إلى بروز ظاهرة الحروب وسياسية التدخلات في الشؤون الداخلية للدول وسياسة الانقلابات العسكرية وإثارة الفتن الداخلية والحروب الأهلية... بحجة حماية الأمن الوطني.

على أن الأمن الوطني بمختلف عناصره: السياسي والاقتصادي والمجتمعي والعسكري والبيئي والتكنولوجي كان وما يزال عاملا رئيسيا في حدوث العديد من الاضطرابات على المستوى الإقليمي والدولي ويكفي في عجالة أن نستقرئ تاريخ العلاقات الدولية ليبين لنا أن قضايا الأمن الوطني كانت دائما هي الدافع لشن الدول الحروب ضد بعضها البعض:القضية الكردية بالنسبة للتدخل التركي في سورية والعراق، قضية الأقلية الألمانية في تشيكوسلوفاكيا(إقليم السوديت)1939، التدخل السوفييتي في بولونيا 1956، والمجر 1968، التدخل الأمريكي في الكويت1991، الحرب الإسرائيلية على لبنان 2006، التدخل الروسي في أوكرانيا 2014، تدخل حزب الله في سورية منذ 2014 بحجة أن ما يحدث في سورية يهدد أمنه ومستقبله ووجوده...

3ـ المنطقة العربية في ظل هذه الرؤى الإستراتيجية ومستقبلها المنظور وغير المنظور: المخاطر والتحديات وسبل مواجهتا:

شهدت المنطقة العربية في العصر الحديث العديد من الأحداث والاضطرابات التي هدّدت وجودها وكادت أن تنسفها من الخريطة السياسية.

فمنذ اختلال التوازن الاستراتيجي بين الدولة العثمانية وأوروبا لصالح الثانية في العصر الحديث، فقد شنت أوروبا حروبا استعمارية ممنهجة على البلاد العربية:

الجزائر 1830، اليمن1839، تونس1881، مصر 1882، ليبيا 1911، المغرب الأقصى 1912، تقسيم الشام والعراق بين فرنسا وبريطانيا:اتفاقية سايكس- بيكو 1916، وعد بلفور 1917، احتلال فلسطين 1948...لتجد البلدان العربية نفسها مرة أخرى (خاصة بعد نهاية الحرب الباردة 1991) مهدّدة في وجودها ومستقبلها نظرا للعديد من الأسباب الداخلية والخارجية المباشرة وغير المباشرة... وهذا من خلال تحول البلاد العربية لحقل تجارب لإستراتيجيات الدول الكبرى : الحروب، الحروب الأهلية، الانقلابات العسكرية، الاحتقان المجتمعي، والاضطرابات الداخلية...

تعتبر البلاد العربية في اللاوعي الغربي "**الأرض التي تنبت الخبز والعسل**" نظرا لما تزخر به من ثروات طبيعية وبشرية و مادية، من جهة ونظرا للموقع الجغرافي الذي تحتله: إطلالها على البحار والمحيطات، المضائق و القنوات، إضافة إلى المساحة الشاسعة وتربعها على قارتين: آسيا وإفريقيا.

على أن غنى البلاد العربية لا ينحصر فيما ذكر سابقا، بل إن العديد من الدراسات الجيوبولتيكية والاستراتيجية: برنارد لويس، صاموئيل هنتغتون، بريجنسكي،هنري كيسنجر...قد توصلت إلى نتيجة مفادها أن العالم الإسلامي في عمومه والتي تعتبر فيها البلاد العربية أحد مقوماته الرئيسية تشكل خطرا وجوديا على العالم المسيحي عامة والهيمنة الغربية خاصة، نظرا للدين الإسلامي والحضارة السائدة في هذه البلاد والتي تقوم أساسا على رفض الآخر والعمل على إزالته من الخريطة السياسية وابتلاعه فكريا ودينيا وثقافي[21].

بالرغم من أن هذه الدراسات التي تحاول أن تسوّق نفسها على أساس أنها نظريات سياسية تتوخى العلمية والموضوعية، فإنها في نهاية المطاف لا تعدو أن تعتبر إيديولوجيات ومشاريع إمبريالية هدفها شرعنة التمدد والتوسع والسيطرة على ثروات العالم وذلك باختلاق الأسباب والمسببات: حالة العراق، سورية، ليبيا، اليمن، فلسطين، لبنان...

إن الرؤى الإستراتيجية للدول الكبرى تدعو إلى اعتماد جميع السبل والطرق لإعادة احتلال وتفكيك البلاد العربية وإعادة تشكيلها، ويكفي في هذا الصدد الإطلاع على العديد من المؤلفات والتقارير التي وضعها دعاة الامبريالية الجديدة:

- صراع الحضارات لصاموئيل هنتغتون.

- حدود الدم لرالف بيترز.

- مشروع برنارد لويس لتقسيم البلدان العربية...ليتبين لنا أن ما يحدث في البلدان العربية وخاصة منذ 2011/2010، ليس بريئا ولا عفويا كما تحاول بعض وسائل الإعلام ومراكز الدراسات أن توضحه.

بناء على سبق فعلى البلدان العربية أن يكون لها الإدراك السياسي أنها في عين الإعصار وأنها كلها مهددة في أمنها بل وفي وجودها إن هي لم تسارع إلى إنقاذ ما يمكن إنقاذه، وكما يقال "فإن الأحـذية الغليظة هي التي تصنع التاريخ"[22].

خاتمة

من خلال ما سبق في هذه المقال المتعلق بالحدود والأمن الوطني في الفكر الاستراتيجي الغربي وما تمثله المنطقة العربية في ظل استراتيجيات القوى الكبرى وتداعيات ذلك عليها (المنطقة العربية)، يمكن الوصول إلى النتائج التالية:

- مدى ارتباط مفهوم الحدود بالأمن الوطني في الفكر الاستراتيجي للمدرسة الجيوبولتيكية الغربية.

- أن قضية الحدود في الفكر الاستراتيجي الغربي ليست ثابتة بل هي متحركة بحسب المصالح الاستراتيجية لهذه الدول وأنها حدود متحركة بحسب الحاجة ذلك أن الحدود تمتد حيثما تمتد مصالح هذه الدول.

- أن المنطقة العربية بما تمثله من عناصر القوة الجيوبوليتيكية المادية والمعنوية تمثل الأرض التي يجب الاستحواذ عليها وجعلها جزء من استراتيجية هذه الدول ومنه الحركة الاستعمارية في العصر الحديث التي لم تسلم منها أي منطقة في البلاد العربية سواء بالطريقة الفظة أو بالطرق الناعمة.

- أن على البلدان العربية أن تعمل في نطاق جماعي(نظرية الأمن الجماعي) لبلورة مشروع استراتيجي للحيلولة دون وقوعها في مشاريع القوى الكبرى وعدم الوقوع في مشاريع تفتيتها كمقدمة لابتلاعها وذوبانها بل واختفائها.

وعليه فإن المطلوب من البلدان العربية هو ما يلي:

- إن قضية تحقيق الأمن القومي لأي دولة منوط بالمنظور والرؤى التي تحملها الدول حول نفسها وحول محيطها القريب والبعيد، وعلى هذا الأساس فإن المطلوب من البلدان العربية أن تدرك أنه كلما كانت أوضاعها الداخلية آمنة و مستقرة كلما زاد ذلك من فرص تحقيق أمنها العام، وبالتالي فإن استقرار الأوضاع الداخلية سيؤثر إيجابا على سلوكها ونشاطها الخارجي، سواء على المستوى الجهوي أو الإقليمي أو الدولي . فالدول الكبرى اليوم هي تلك الدول التي استطاعت أن تبني جبهتها الداخلية و تُقويها، وهو الشيء الذي جعلها تحقق تقدما على المستوى الخارجي من خلال تحقيق مصالحها وضمان أمن تلك المصالح. وعليه فعلى البلدان العربية أن تسعى إلى تحقيق ما يلي:

أ- على المستوى الداخلي

- تنظيف الساحة الداخلية، وذلك من خلال **الاستجابة للتطلعات الشعبية التواقة للحرية والعدالة** كغيرها من الشعوب، وقد دفعت هذه الشعبوب الضريبة لتحقيق ذلك من خلال تضحياتها . وكذا عبر ترك الساحة السياسية تفرز أحزابا وجمعيات منبثقة من رحم الشعب لتساهم في تحقيق السلم الاجتماعي. وبعبارة أخرى العمل على إيجاد المجتمع المدني الحقيقي والممثل والفعال الذي سيكون هو الملاذ الآمن لهذه البلدان في حال تعرضها لأي عدوان شبيه لما تعرضت له ليبيا 2011، العراق 2003، سورية 2011، اليمن 2014... خاصة ونحن أمام محاولات حثيثة من قبل القوى الاستعمارية القديمة والحديثة (الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا) للعودة إلى منطقتنا من النافذة بعدما أخرجت من الباب.

- الدخول في **إصلاحات داخلية جريئة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي**، وذلك بهدف حلحلة الاحتقان الذي قد تلجأ إلى توظيفه القوى الاستعمارية لتحريك الشارع، وبعض المناطق في البلاد العربية الحساسة (الأكراد في العراق وسورية، بعض الأطراف الترقية/أوالطوارق، بعض الأطراف المحسوبة على القبائل في ليبيا والجزائر، بعض التيارات السياسية و الدينية التي تراهن عليها القوى الكبرى وخاصة الاستعمارية منها في الأقطار العربية...). ولا يتحقق ذلك إلا من خلال إطلاق الحريات بمختلف أنواعها بشكل يلمسه المواطن بنفسه، وليس من خلال الدعاية التي تقوم بها وسائل

إعلام السلطة. فالحرية شعور وإحساس وليس شعار ودعاية.

- التركيز على **العدالة الاجتماعية** والبعد الوطني في **البرامج التعليمية**، لأن الملاحظ أن ثقافة سلبية قد غزت البلدان العربية خاصة في السنوات الأخيرة أساسها " **نفسي وبعد ذلك الطوفان**" « Après moi le déluge »، وهو ما يمكن تسميته بالقطرية الضيقة. وهو ما يعني أن درجة الالتزام الوطني والقومي قد أصبحتا في مستويات خطيرة. وهي حالة إذا استمرت ستكون لها نتائج مدمرة في حال حدوث عدوان خارجي على غرار ما حدث في ليبيا، وما يحدث حاليا في سورية.

ـ **الحوار الوطني** المفتوح على القضايا المصيرية والأساسية، بهدف سد الفجوة بين السلطة والشعب والمعارضة. وعلى الدول العربية أن تكون لها الجرأة والشجاعة لحل مشاكلها الداخلية وتصفيتها اليوم قبل الغد تحسبا لما قد يخطط لها من أزمات وقلاقل داخلية، ستوظف في الوقت المعلوم من قبل القوى الاستعمارية المتربصة.

بـ على المستوى الخارجي

- ما يمكن ملاحظته في فترة ما بعد الحرب الباردة 1991، هو انهيار مقومات الأمن القومي العربي، واستبدالها بأمن وطني هش عشوائي، يقوم على أساس "عقيدة مكافحة الإرهاب" المستوردة والمركبة التفسير والتجريم. وعليه لا يمكن تحقيق الأمن الوطني لأية دولة عربية على حدا إلا في إطار **الأمن القومي العربي والإسلامي المتلازمين**.(على أن لا يعني ذلك عدم بذل الجهد الفردي والاستعداد لأي طارئ عبرة بما حدث في ليبيا عام 2011، وما يحدث في سورية حاليا والعراق...). فاجتياح العراق عام 2003، والتدخل الإثيوبي في الصومال عام 2007، وتقسيم السودان عام 2011، وضرب ليبيا في 2011، وضرب سوريا وتفكيكها حاليا من قبل القوى الكبرى ودورها في دعم وتمويل وتسليح الجماعات المسلحة، وما حدث ويحدث في مصر منذ 2013(الانقلاب العسكري) كلها نماذج تؤكد هذا الواقع، سيما في ظل عدم سعي الدول العربية للحيلولة دون الوقوف في وجه هذا المخططات الرهيبة بفعالية أكبر. فالمطلوب هو ضرورة سعي البلدان العربية من أجل الالتفاف على مساعي بعض الدول (كقطر والسعودية والإمارات العربية في ليبيا وسوريا) وتجنب مصير شبيه بها. بل إن المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية اليوم مهددة بنفس المصير الذي لحق بليبيا ولا قدر الله سورية. وعليه يمكن الاقتراح على صانع القرار في البلاد العربية لتبني مجموعة الإجراءات الآتية:

- نسج **تحالفات استراتيجية** (عسكرية و اقتصادية و سياسية ..) مع دول مهددة بالتقسيم والتفكيك: البلدان الإفريقية والآسيوية، خاصة الدول الصاعدة كروسيا والصين والهند...أو ما يعرف بدول البريكس. إن الموقف الذي تبنته البلدان العربية مما يحدث من اعتداءات على العديد من وحداتها السياسية: ليبيا منذ عام 2011، سورية، العراق، اليمن... قد أدى إلى فتح المجال أمام الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا وبريطانيا وإيطاليا، إيران، روسيا...لتكون لها المبادرة. وهي دول لا تعرف لسياسة التمدد الجغرافي بديلا بل إن كثير منها دول استعمارية في الماضي والحاضر والمستقبل تعمل وفق ما تمليه عليها مصالحها القومية والإستراتيجية. فالاستعمار ظاهرة لا يمكن أن تختفي إلا أمام **ضربات الحركات التحررية والمقاومة الوطنية** و اليقظة الدائمة و المستمرة. فقد كان على البلدان العربية، أن تتدخل لمعالجة ما يحدث من حروب وأزمات واضطرابات لحماية أمنها ووجودها من ألاعيب القوى الاستعمارية. و ذلك من خلال البحث عن حل سياسي لهذه الأزمات التي شهدتها العديد من وحداتها السياسية: ليبيا ، سورية، العراق، اليمن...منذ البداية، إذ لم تكن مطالب الليبيين في البداية سوى مزيدا من الحرية والعدالة لا غير، ونفس الشيئ في سورية، واليمن... لتتحول بعد ذلك إلى السعي لقلب نظام الحكم بعد التدخل السافر للقوى الاستعمارية الجديدة، يؤازرهم في ذلك العديد من الدول العربية الوظيفية.

- توظيف البلدان العربية لقدراتها **المالية و الاقتصادية و السياسية و الثقافية** (الإسلام و العروبة و كل ما من شأنه أن يزيد في أواصر الترابط الديني و الروحي والثقافي..الخ) بهدف تنشيط وتفعيل المبادرات المحلية و الإقليمية لإيجاد **سد منيع** في وجه الأطماع الغربية الدائمة والمتلونة، للحيلولة دون تقدم هذه الدول في المحيط الأمني والإستراتيجي للبلاد العربية.

ـ **إصلاح وتفعيل الجامعة العربية والإتحاد الإفريقي** من أجل إيجاد حلول للمشاكل الأمنية التي تعاني منها المنطقة العربية وذلك من خلال **ترتيبات مشتركة** يلعب فيها محور: الجزائر - مصر - السعودية(عربيا) والجزائر - نيجيريا- إفريقيا الجنوبية- مصر(إفريقيا)، الدور الفعال نظرا لإمكانيات هذه الدول و تجاربها في حل النزاعات ورصيدها التاريخي في مقارعة الاستعمار خاصة الجزائر ومصر وإفريقيا الجنوبية.

- مد الجسور بين والحدات السياسية لدول المغرب العربي في إطار **الإتحاد المغاربي** و تفعيله وإعادة إحيائه من خلال العمل المغاربي المشترك. وتفعيل التضامن العربي في إطار **جامعة الدول العربية**.

- اهتمام البلدان العربية ببعدها الآسيوي والإفريقي الذي تعتبر صمام الأمان لأمنها متعدد الجوانب، وذلك من خلال نسج العلاقات الثنائية والجماعية مع دول ومناطق هي في أمس الحاجة إلى مساعدات وتبادل المنافع المشتركة، وكذلك من أجل سد الطريق أمام القوى الاستعمارية التي تمارس الوصاية والتدخل في شؤونها الداخلية، بهدف الزج بها في مشاريع غير واضحة المعالم والأبعاد، مستغلة فقرها ومشاكلها الداخلية والأمنية. فالبلدان العربية وما تملكه من رصيد تاريخي وثقافي ومادي وطبيعي ومعرفي قادرة على طرح نفسها كشريك طبيعي موثوق الجانب في القارة الإفريقية والآسيوية. وما دون ذلك معناه تراجع دورها أمام ازدياد الدور الاستعماري بقيادة القوى الكبرى ومعها إسرائيل في القارة السمراء وفي العديد من المناطق الآسيوية(آسيا الوسطى) وهذا ما يمثل خطرا على أمننا

في الحاضر والمستقبل.

المراجع

1- محمد حجازي محمد ، الجغرافيا السياسية، كلية الآداب، جامعة القاهرة،1996 - 1997، ص 14.

2- ألكسندر دوغين، أسس الجيوبولتيكا مستقبل روسا الجيوبوليتيكي، ترجمة وتقديم عماد حاتم. دار الكتاب الجديد المتحدة 2004. طرابلس- الجماهيرية العظمى- ، ص ص59-60.

3- ألكسندر دوغين، نفس المرجع،

4- فتحي أبوعيانة، الجغرافيا السياسية، دار النهضة العربية بيروت 1983، ص28.

5- نفس المرجع، ص 27

6- علي أحمد هارون، أسس الجغرافيا السياسية، دار الفكر العربي، ط1،القاهرة 1998، ص 16.

7- فتحي أبوعيانة، مرجع سابق ذكره، ص28.

8- ألكسندر دوغين، مرجع سابق ذكره، ص79.

9- عاطف علبي، الجغرافيا الاقتصادية والسياسية والسكانية و الجيوبوليتيكا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. بيروت 1989، ص 342.

10- ألكسندر دوغين، مرجع سابق ذكره، ص83.

11- علي أحمد هارون، مرجع سابق ذكره، ص 38.

12- ألكسندر دوغين، مرجع سابق ذكره، ص83.

13- عدنان السيد حسين ،الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت الطبعة الثانية 1996، ص70.

14- فتحي أبو عيانة، مرجع سابق ذكره، ص40.

15- ألكسندر دوغين، مرجع سابق ذكره، ص108.

16- G.Esquer et P.Boyer: BUGEAUD en 1840. Revue Africaine N° 104 Année 1960 O.P.U Alger 2000. p288.

17- عاطف علبي، مرجع سابق ذكره، ص362.

18- ارجع للتقرير الذي أعده رالف بيترز، بعنوان: حدود الدم كيف سيبدو الشرق الأوسط بحالته الأفضل؟ مجلة آرمد فورسس (القوات المسلحة الأمريكية) عدد يونيو2006.

19- موسوعة السياسة، عبد الوهاب الكيالي،ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت- لبنان،1985، ص 331.

20- جيمس بليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث 2004، ص414.

21- نفس المرجع، ص417.

22- نحيل القارئ على كتب هؤلاء المنظرين وعلى رأسهم صامويل هنتيغتون وبرنارد لويس، فوكوياما، رالف بيترز...

23- مناحيم بيغن، يوميات الارهابي مناحيم بيجن، ترجمة معين أحمد محمود،ط2، دار المسيرة، بيروت 1983، ص06.

تضارب المصالح

❖ يعلن المؤلف أنه ليس لديه تضارب في المصالح.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

المؤلف محد رزيق (2020)، الحدود والأمن في الفكر الاستراتيجي "المنطقة العربية نموذجا في ظل استراتيجيات القوى الكبرى" ، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد12، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، ص.ص:211-218